

تقرير لجنة إعداد مشروع الرد على الخطاب  
الملكى السامى.





التاريخ: 2 ديسمبر 2012م

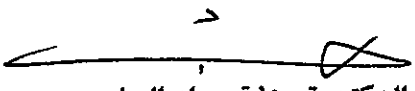
**الموقر** صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح  
رئيس مجلس الشورى

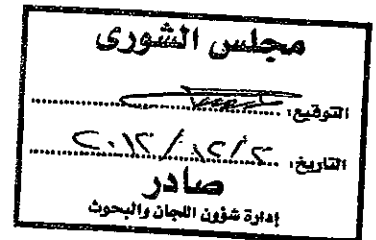
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

**الموضوع: تقرير لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي**

بناءً على قرار مجلس الشورى في جلسته الثانية من دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثالث والمنعقدة بتاريخ 15 أكتوبر 2012م بتشكيل لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي وتكليفنا برئاستها، يسرني أن أرفع إلى معاليكم تقرير اللجنة بخصوص مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي.  
برجاء التكرم بالنظر واتخاذ ما ترونه لازماً بشأنه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

  
الدكتورة بهية جواد الجشي  
النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى  
رئيس لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي



المرفقات:

- تقرير اللجنة.
- مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي.
- الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثالث.





مملكة البحرين

مجلس الشورى

إدارة شؤون اللجان والبحوث

لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

# تقرير اللجنة

دور الانعقاد العادي الثالث

الفصل التشريعي الثالث





التاريخ: 2 ديسمبر 2012م

## تقرير لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

دور الانعقاد العادي الثالث  
الفصل التشريعي الثالث

### مقدمة:

بناءً على قرار مجلس الشورى في جلسته الثانية من دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثالث والمنعقدة بتاريخ 15 أكتوبر 2012م، بتشكيل لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي للعمل على إعداد مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي لعرضه على المجلس الموقر، فقد تشكلت اللجنة من كل من أصحاب السعادة الأعضاء التالية أسماؤهم:

1. الدكتورة بهية جواد الجشي رئيساً.
2. الأستاذ إبراهيم محمد بشمي عضواً.
3. الأستاذ أحمد إبراهيم بهزاد عضواً.
4. الأستاذة جميلة علي سلمان عضواً.
5. الأستاذ خليل إبراهيم الذواودي عضواً.
6. الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل عضواً.
7. الدكتورة عائشة سالم مبارك عضواً.
8. الأستاذ عبدالجليل عبدالله العويناتي عضواً.

عضوًا.

9. الأستاذ فؤاد جاسم الحاجي

عضوًا.

10. الأستاذة منيرة عيسى بن هندي

### أولاً: إجراءات اللجنة:

1- لتنفيذ التكليف المذكور عقدت اللجنة ثلاث اجتماعات على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع الأول	14 أكتوبر 2012م
الاجتماع الثاني	6 نوفمبر 2012م
الاجتماع الثالث	27 نوفمبر 2012م

2- اطلعت اللجنة على الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثالث.

3- اطلعت اللجنة على ملف صحفي تناول أبرز ما ورد في الصحافة المحلية حول الخطاب الملكي السامي.

4- اطلعت اللجنة على الخطابات الملكية السامية وردود مجلس الشورى عليها في الأدوار المنصرمة.



5- اطلعت اللجنة على ما قدمه أصحاب السعادة أعضاء اللجنة من ملاحظات مكتوبة بشأن مشروع الرد.

6- خاطبت اللجنة السادة أعضاء المجلس لإبداء ملاحظاتهم بشأن مشروع الرد. واستلمت ردًا مكتوبًا بالملاحظات من سعادة العضو الدكتور سعيد أحمد حسين، وقد أخذت اللجنة هذه الملاحظات بعين الاعتبار.

7- شكلت اللجنة في اجتماعها الأول لجنة مصغرة لإعداد مسودة الرد على الخطاب الملكي السامي مكونة من السادة الأعضاء التالية أسماؤهم:

1. سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي.

2. سعادة الأستاذ إبراهيم محمد علي بشمي.

3. سعادة الأستاذ خليل إبراهيم الذوادي.

8- قامت اللجنة المصغرة بحصر أهم المحاور التي وردت في الخطاب الملكي السامي وأعدت مسودة مشروع الرد والتي ناقشتها اللجنة وانتهت فيها إلى الصيغة النهائية لمشروع الرد.

9. شارك في اجتماعات اللجنة:

- الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس.

❖ تولى أمانة سر اللجنة السيد جواد مهدي محفوظ أمين سر اللجنة.

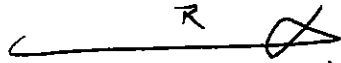
## ثانياً: اختيار مقرري الموضوع الأصلي والاحتياطي:

إعمالاً لنص المادة (39) من اللائحة الداخلية للمجلس؛ اتفقت اللجنة على اختيار كل من:

1. سعادة الأستاذ إبراهيم محمد بشمي
  2. سعادة الأستاذة جميلة علي سلمان
- مقرراً أصلياً  
مقرراً احتياطياً.

## ثالثاً: توصية اللجنة:

- توصي اللجنة بالموافقة على مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي.



الدكتورة بهية جواد الجشي

النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى

رئيس لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي



مملكة البحرين

مجلس الشورى

إدارة شؤون اللجان والبحوث

لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

# مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي

دور الانعقاد العادي الثالث

الفصل التشريعي الثالث



## رد مجلس الشورى على الخطاب الملكي السامي

دور الاعتقاد العادي الثالث - الفصل التشريعي الثالث

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه

الله ورعاه،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفنا يا صاحب الجلالة في مجلس الشورى رئيساً وأعضاء أن نرفع إلى مقام جلالكم أسمى آيات الشكر والامتنان على تفضلكم بافتتاح دور الاعتقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثالث، وعلى ما أبدىتموه من تقدير للجهود التي تبذلها السلطة التشريعية من أجل القيام بالمهمة الوطنية الملقاة على عاتقها.

إن توجيهاتكم السامية إلى أعضاء المجلس الوطني والتي تضمنها خطاب جلالكم، تضع على عاتقنا مسؤولية كبيرة تتمثل في السعي بدأب ومثابرة لوضع هذه التوجيهات والرؤى السديدة والحكيمة موضع التنفيذ من خلال الاختصاصات التشريعية المتاحة لنا.

وإن مجلس الشورى إذ يؤكد على المضامين التي اشتمل عليها الخطاب السامي، فإنه يستشعر أهمية المرحلة التي يجتازها الوطن تحت قيادتكم الحكيمة، واضطلاعكم بمسؤولية النهوض بمملكة البحرين في كافة

المجالات، وترسيخكم للديمقراطية منهجًا وأسلوب حياة، الأمر الذي تجلّى في اهتمام جلالتهكم بدور السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي النواب والشورى في تعزيز الحقوق والحريات والشفافية، وفي سن التشريعات والقوانين ومباشرة الرقابة البرلمانية التي تحقق للوطن استقراره وأمنه وازدهاره، وتحفظ للمواطن حقوقه بما فيها حرية التعبير عن الرأي، والمشاركة الإيجابية في مسيرة التنمية والبناء من أجل ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

ونؤكد لجلالتهكم أننا نشاطركم الرأي في أهمية الدور الملحق على عاتقنا في ترسيخ تجربتنا الديمقراطية التي تسير بخطى حثيثة وثابتة رغم ما يحيط بنا من ظروف وتحديات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبأننا سنبدل قصارى جهدنا كي لا تستغل الديمقراطية بأجوائها المفتوحة، لتحقيق المطالب بالعنف وتهديد الأمن والاستقرار.

صاحب الجلالة،

إننا على ثقة كبيرة بأن ما سارت عليه مملكة البحرين في معالجة قضاياها، من خلال اتباع أسلوب الحوار الوطني، ودعم جلالتهكم لهذا النهج الذي بدأ منذ العام 2011م، إنما هو دليل على أن باب الحوار مفتوح للجميع، وذلك من منطلق اهتمامكم وحرصكم على أن يكون الحوار هو الأسلوب الأمثل لحل قضايا الوطن، وهو النهج الحضاري الذي تسير عليه الأمم والشعوب. ويأتي تأكيد جلالتهكم على أن تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني يمثل موقفًا حاسمًا في مسيرة العمل الوطني، انعكاسًا لهذا التوجّه.

ولقد جاءت مرئيات حوار التوافق الوطني كما أشرتكم جلالتم، متكاملة ومتسقة مع جهود تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي أمرتم جلالتم بتشكيلها، ومنحتهم أعضاءها الصلاحيات والحصانات اللازمة.

ويحتم علينا واجبنا الوطني بأن يكون لنا كمجلس شورى دور فاعل في ترسيخ مبدأ الحوار واتباعه نهجًا وأسلوبًا، بما يحقق لبلادنا الأمن والاستقرار، ويرسي الأسس الديمقراطية من خلال مؤسساتنا الدستورية والوطنية.

كما نعبر لجلالتم عن حرصنا، وبالتعاون مع مجلس النواب وكافة الجهات الحكومية والأهلية، على العمل من أجل وضع مرئيات حوار التوافق الوطني موضع التنفيذ، بما يعزز مسيرة الإصلاح ويساهم في تنفيذ توصيات تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، والتي تعتبر تجربة فريدة ومتميزة على مستوى العالم، منوهين بالتعديلات الدستورية التي تم إقرارها من قبل جلالتم، والتي ستساهم ولا شك في دعم هذه المرئيات وتعزيز تجربتنا الديمقراطية بما يتلاءم مع الدستور وميثاق العمل الوطني.

صاحب الجلالة،

لقد أولى المشروع الإصلاحي لجلالتم ملف حقوق الإنسان اهتمامًا بالغًا. وقد دأبت مملكة البحرين على مراجعة وتطوير تشريعاتها بما يصون

حقوق المواطن. وقد كان التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان قائمًا على المصارحة والشفافية. وجاء اعتماد تقرير مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان بجنييف ترسيخًا لهذا التعاون وهذا النهج، كما أن التأكيد على التزام مملكة البحرين بالتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان ومبادراتها بتقديم التقرير الطوعي بعد سنتين، إنما يعكس رغبة صادقة في الاستمرار في عملية التطوير والإصلاح.

وإننا في مجلس الشورى لنشارك جلالتم الإشادة بالجهود الوطنية التي يبذلها المسؤولون عن هذا الملف من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان بالبلاد.

وفي هذا السياق فإننا نشيد بمبادرة جلالتم باقتراح إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي لقيت صدى طيبًا وتجاوبًا من قبل جامعة الدول العربية. كما نرفع إلى مقام جلالتم وإلى شعب البحرين الوفي اصدق التهاني بفوز مملكة البحرين بعضوية اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤكد ثقة المجتمع الدولي بالتزام مملكة البحرين بتعهداتها فيما يختص بهذا الملف، واستمرارها في تطوير العمل السياسي والحقوقى، مشيدين بترحيب المملكة بزيارة المنظمات الحقوقية، إيمانًا منها بأن مسألة حقوق الإنسان تمثل عنصرًا أساسيًا في ثقافة البحرين السياسية القائمة على العدل وصون الحقوق.

ويؤكد مجلس الشورى استعداده الكامل للمساهمة في دعم هذا الملف الهام، من خلال سن التشريعات ومواءمتها مع المعاهدات والاتفاقيات



المنظمة لحقوق الإنسان في مختلف المجالات. وقد جاء إقرار مجلس الشورى في دور الانعقاد الحالي إنشاء لجنة نوعية دائمة لحقوق الإنسان مؤكداً وموakباً لهذا الاهتمام.

صاحب الجلالة،

إن الديمقراطية التي ارتضيها جميعاً والتزمنا بها، تحتم علينا احترام مبدأ فصل السلطات مع تعاونها جميعاً لما فيه خير وصالح الوطن، وفي هذا الصدد فإننا نشيد بالتعاون المثمر والبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكداً لجلالتكم بأننا سنعمل دائماً على ترسيخ هذا المبدأ، والتعاون مع السلطة التنفيذية، مثنين ما يبذله صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه من جهود لتعزيز مفهوم التعاون بين السلطتين وتوجيهاته المستمرة للحكومة الموقرة في هذا الصدد. كما نشارك جلالتكم الإشادة بالرؤية المستقبلية الطموحة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين، نائب القائد الأعلى حفظه الله ورعاه. ولا شك أن هذه الجهود المتكاملة من شأنها أن تصب في اتجاه خير ورفاه ونماء مملكتنا العزيزة وتحقيق أمنها واستقرارها وتأهيلها لبلوغ المكانة التي نتطلع إليها جميعاً على خريطة النهضة الحديثة.

صاحب الجلالة،

إن المكتسبات التي حققها شعب البحرين على مدى تاريخه الطويل، والتي تعززت بمشروع جلالتم الإصلاحية تتطلب تضافر الجهود لحمايتها وصونها، من خلال تعزيز الأمن والاستقرار واحترام القانون والنظام. وفي هذا الصدد فإن مجلس الشورى يؤكد على ما تفضلتم به جلالتم من حرص على دعم قواتنا المسلحة الباسلة، ممثلة في قوة دفاع البحرين ورجالها المخلصين، في مسؤولياتهم المتمثلة في الدفاع والذود عن حمى الوطن. كما نشيد برؤية جلالتم في أن قوة الدفاع هي مبعث فخر واعتزاز لنا جميعاً، ونتطلع دائماً إلى استكمال قوة الوطن وأسباب منعه من خلال تعزيز هذه القوة وتطوير قدراتها، وتوفير كل أسباب التقدم والازدهار لها. كما لا تفوتنا الإشادة بجهود وزارة الداخلية والحرس الوطني ومنتسبيهما من الضباط والأفراد الذين يسهرون على راحة المواطنين وتوفير الأمن والأمان لهم وللوطن. وإذ نشاطر جلالتم التقدير لما يسهمون به من جهود مشكورة، فإننا في مجلس الشورى نعاهدكم على استخدام صلاحياتنا التشريعية، لصيانة حقوقهم وتوفير العيش الكريم لهم.

صاحب الجلالة،

إن العالم يعيش الآن عصر التكتلات التي تتسم بالقوة والقدرة على تحدي الصعاب. وقد أثبتت تجربة مجلس التعاون نجاحها في التنسيق

والتكامل بين دوله الست في مواجهة التحديات التي مرت بها المنطقة. ونشاطر جلالتمك التطلع نحو الانتقال الى شكل أكثر وحدة بين دول المجلس. وقد جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة لأن يرتقي هذا التعاون إلى مستوى الاتحاد، بحيث يصبح أكثر تكاملاً بين دوله الشقيقة، متسقة ومستجيبة لتطلعات المواطن الخليجي، مقدرين استجابة جلالتمك لهذه الدعوة ومؤازرتكم ومساندتمك لها، لما لذلك من مردود إيجابي وملموس على مواطني دول مجلس التعاون، في عصر باتت فيه التكتلات والتجمعات الإقليمية والدولية حقاً مشروعاً قائماً على أساس المصالح والمنافع المتبادلة، خصوصاً في ظل ما يشهده العالم من تغيرات وأزمات سياسية واقتصادية، الأمر الذي يستوجب توحيد الجهود، والاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، من أجل التطوير وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا الصدد فإننا نشارك جلالتمك الترحيب بعقد القمة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مملكة البحرين، آمليين أن يسهم ذلك في الارتقاء بالتعاون بين دول المجلس بما يخدم تطلعات آمال القادة والشعوب. ونقدر لدولنا الشقيقة بالمجلس إسهامها الخير في دعم اقتصادنا الوطني من خلال برنامج دعم تنمية دول مجلس التعاون الخليجي، للمساعدة في تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية والهامة

التي نأمل أن تساهم في وضع الحلول للملفات المعيشية الحيوية للمواطن وعلى رأسها ملف الإسكان.

صاحب الجلالة،

إننا في مجلس الشورى إذ نقدر جهود جلالتم الحكمة في السير بسفينة الوطن إلى بر الأمان وتجنّبها شرور التدخلات الخارجية؛ فإننا نوّكد وقوفنا مع كل الخطوات الثابتة والراسخة التي تقومون بها جلالتم وحكومتم الموقرة، من أجل حماية مكتسبات الوطن وتثبيت دعائم أمنه واستقراره، وندين كل أعمال التدخلات الخارجية والأعمال التي تقوم بها فئات مضلّة ومتعاونة مع جهات مشبوهة، لتصعيد العنف في الشارع، وتشويه صورة بلادنا في الخارج وإثارة الفزع وزعزعة الاستقرار، بتصرفات دخيلة على طبائع وأخلاق شعبنا المتحضر والمتكاتف ومجتمعنا الآمن، مما يستلزم الوقوف تجاه هذه الممارسات التي تدق إسفينًا في لحمنا ووحدتنا الوطنية. ونوّكد لجلالتم أن مجلس الشورى سيعمل على سن التشريعات اللازمة والقوانين، لتجريم مثل هذه التصرفات التي لا تعبّر عن روح الديمقراطية والحوار واحترام حقوق الآخرين، وذلك بهدف حماية المجتمع والدولة من العبث بمقدراتها، وتعزيز روح المواطنة الحقة القائمة على المحبة والولاء والإخلاص، مع إيماننا الراسخ بما أكدتم عليه جلالتم من أن المطالب لا تؤخذ بالقوة والعنف، بل بالحوار والتوافق الوطني، وهو ما اتخذته المملكة شرعة ومنهاجًا لها لترسيخ دولة المؤسسات والقانون.

صاحب الجلالة،

لقد دأبت مملكة البحرين دائماً على الوقوف مع الحق العربي. وقد جاء خطاب جلالتم مؤكداً لهذه الحقيقة. وأنا في مجلس الشورى نثمن ونؤكد على موقف جلالتم الثابت والمبدئي من قضايا أمتنا العربية المشروعة، وعلى رأسها التمسك بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، انطلاقاً من مبادرة السلام العربية التي أطلقت في العام 2002م في القمة العربية ببيروت، والقوانين والقرارات الأممية والدولية بهذا الشأن، كما نؤيد مساندة جلالتم للمواقف والجهود التي تبذل لوقف نزيف الدم العربي والإنساني في سوريا الشقيقة، والدعوة إلى ترسيخ مبدأ التوافق العام واحترام حقوق الإنسان وإرادة الشعوب. ولا يفوتنا بهذه المناسبة الإشادة بالجهود الخيرة التي قامت بها المؤسسة الخيرية الملكية استجابة لتوجيهاتكم السامية لإقامة المشاريع الإنسانية من أجل تخفيف معاناة الأشقاء في سورية وغزة والصومال.

صاحب الجلالة،

لقد تجلّى في خطاب جلالتم حرصكم البالغ على تحقيق الرفاه للمواطن، ورغبتكم الصادقة في تحقيق العيش الكريم له في بلد ينعم بالأمن والاستقرار، وإننا نؤكد استجابتنا لدعوتكم الكريمة لتولي مسؤوليتنا، للمحافظة على معدل بطالة منخفض، من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني وتشجيع الاستثمار، والاستمرار في تنفيذ الرؤية الاقتصادية للمملكة 2030

بما يعود مردودها بالخير على المواطن، ويساهم في زيادة الموارد والاهتمام  
بمختلف شرائح المجتمع وفئاته، وسيظل هذا من أولويات اهتمامنا كسلطة  
تشريعية.

وإذ نشيد باهتمام جلالتكم بالشباب وحثكم على رعايتهم وتوفير سبل  
العيش الكريم لهم، كونهم عدة المستقبل وثروة الوطن الحقيقية، فإننا  
نستشعر واجبنا تجاه هذه الشريحة من مجتمعنا. ويسعدنا أن تكون رؤيتنا  
متسقة مع رؤية جلالتكم في رعاية الشباب، إذ أقر مجلسنا في دور الانعقاد  
العادي الثاني من الفصل التشريعي الثالث، إنشاء لجنة نوعية دائمة بمجلس  
الشورى بمسمى (لجنة شؤون الشباب)، نأمل أن نساهم من خلالها  
وبالتعاون مع الجهات المعنية بالشباب بالمملكة لتحقيق ما تطمحون إليه  
جلالتكم وما نتطلع إليه تجاه هذه الفئة.

صاحب الجلالة،

إنه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا أن نستمتع إلى ما جاء في خطابكم  
السامي من شكر وتثمين للأداء الوطني لأعضاء السلطة التشريعية، مؤكداً  
لجلالتكم أن ما نبذله من جهد إنما ينطلق من إحساسنا بواجبنا الوطني والثقة  
التي أسبغتموها جلالتكم علينا، والتي نستمد منها المزيد من القوة والعزم كي  
تبقى مملكة البحرين قوية وأبية بعزيمة أبنائها المخلصين.

سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا في هذه المهمة الوطنية السامية،  
لنكون على قدر مسؤوليتها، وأن يحفظكم يا صاحب الجلالة نخرًا للوطن  
ولشعبكم الوفي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

رئيس وأعضاء مجلس الشورى







مملكة البحرين

مجلس الشورى

إدارة شؤون اللجان والبحوث

لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

# الخطاب الملكي السامي

دور الانعقاد العادي الثالث

الفصل التشريعي الثالث



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه :  
أيها الأخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يسرنا ويسعدنا أن نفتتح معكم اليوم دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني الموقر إيذاناً ببداية دورة جديدة من جهودكم المخلصة التي نتطلع إليها جميعاً ، أداءً لرسالتكم النبيلة في تلمس كافة القضايا والموضوعات التي تهم الوطن والمواطن ومناقشتها ووضعها موضع التشريع والقانون ، إسهاماً فيما نسعى إليه جميعاً لبناء نهضة وتقدم بلدنا الحبيب البحرين وتحقيق الحياة الكريمة الآمنة لكل مواطن .

كما ويهمنا التأكيد على أن سير تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني بنجاح يمثل موقف حاسم في مسيرة العمل الوطني المشترك سعياً إلى ترسيخ روح الأسرة الواحدة في مجتمعنا .

فلقد عكست هذه المرئيات في مختلف مجالاتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحقوقياً رغبة وطنية لبدء مرحلة جديدة لتقدم هذا الوطن الغالي ودفعه إلى المكانة التي يستحقها بكل جدارة بين الأمم والشعوب .

وفي هذا الإطار فإننا لننظر بكل التقدير للجهود الدؤوبة التي تساهم في بذلها الحكومة ومجلسا النواب والشورى لوضع جميع المرئيات موضع التنفيذ وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية ، وبما أسفر عن إقرار تعديلات دستورية هامة تدعم تلك المرئيات وتنقلها إلى حيز التنفيذ ،

لترسيخ الديمقراطية وتعزيز الشفافية وحقوق الإنسان وحرية الرأي في المملكة ، مواصلة لما طرحه الميثاق من مشروع شامل للإصلاح المستمر.

ولقد جاء اعتماد منظمة الأمم المتحدة مؤخراً لتقرير البحرين في مجال حقوق الإنسان ، وتنفيذها للتوصيات المقدمة من الدول الأعضاء بمجلس حقوق الإنسان الدولي بجنيف ، وفوزها بعضوية اللجنة الاستشارية بمجلس حقوق الإنسان ، تأكيداً لثقة المجتمع الدولي في قدرة المملكة على الوفاء بالتزاماتها الدولية ، مقدرين في هذا المقام جهود سعادة وزير حقوق الإنسان ، وكل الذين شاركوا في تحقيق هذا الانجاز الوطني الصادق النابع من شعورهم الأصيل تجاه بلادهم ومجتمعهم .

وتعزيزاً لمسعى تنفيذ مرثيات حوار التوافق الوطني وتكاملاً معها تسير جهود تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي أمرنا بتشكيلها ، ومنحنا أعضائها الامتيازات والحصانات اللازمة ، منوهين في هذا الشأن باللقاءات التي تجريها الحكومة الموقرة مع الجمعيات السياسية في البلاد ، ومؤكدين على أن باب الحوار مفتوح للجميع ، بما يحقق الانسجام التام لمجتمعنا ويوحد الجهود للبناء على ما حققته البحرين من إنجازات .

وانه ليسعدنا في هذا المقام أن نشيد بالجهود المتميزة البناءة التي يبذلها العم العزيز صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس

الوزراء الموقر والذي يقود بكل الحكمة والافتقار الجهاز التنفيذي في المملكة .

كما ونعبر عن تقديرنا للجهود الطيبة التي تعكس الروح الطموحة الوثابة التي يقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى إسهاماً فيما نسعى إليه جميعاً من نهضة وتقدم لوطننا العزيز .

والتقدير لقواتنا المسلحة الباسلة الدرع الواقي والحصن الأمين للذود عن الوطن وحمائته ، والشكر لوزارة الداخلية ولكل منتسبيها من الضباط والأفراد على ما يسهمون به من جهود أمنية وأداء حضاري وإنساني مشهود، هي موضع تقديرنا وتقدير الجميع .

الأخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني :

في عصر يتسم بالأزمات والمتغيرات السريعة المتلاحقة سواء كانت سياسية أو اقتصادية تمتد آثارها وتداعياتها على مستوى العالم كله : فإن منطقتنا الخليجية قد مرت عبر العقود الثلاثة الماضية بالعديد من التحديات التي واجهناها بصلافة، وبمواقف موحدة يجسدها الدور الرائد الذي يضطلع به مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الذي نسعى وبعون الله وتوفيقه بأن يصبح أكثر وحدة بين دوله الشقيقة .

ويسرنا في هذا المقام أن نعرب عن ترحيبنا بعقد القمة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في رحاب مملكة البحرين ، متطلعين للقاء أصحاب الجلالة والسمو الأخوة قادة دول المجلس في بلادهم الثاني البحرين ، معبرين عن شكرنا وتقديرنا للدعم الاقتصادي الأخوي الكريم الذي يقدمه المجلس لمملكة البحرين ، والذي سيسهم في إنعاش الاقتصاد وتنفيذ العديد من المشاريع الحيوية والهامة في مختلف المجالات .

وسنبقى على الدوام حريصين على أن نمد أيدينا للسلام ، والرغبة الصادقة في التعاون مع كل الأمم والشعوب ، معبرين في ذات الوقت عما يشعر به شعبنا الأمن المسالم من أسى وأذى ، وما يعانيه من تلك الفئة المضللة التي تسعى لتشويه صورة البحرين في الخارج ، وتحاول الاستعانة بمن لا يعنيه الأمر بالتدخل في شأننا الداخلي ، مؤكدين رفضنا بكل حزم أي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية ، كما نرفض التصعيد الخطير في الشارع من قبل تلك الفئة ، وممارساتها للعنف والإرهاب والذي مسّ الممتلكات العامة والخاصة والمقيمين في البحرين ، والذي من واجبنا حمايتهم من كل ما يمس أمنهم في هذا الوطن الغالي ، كما أنه لم يخطر على بالنا أن تستغل الديمقراطية لتحقيق المطالب بالعنف والإرهاب ، ولذا فإننا نؤكد دائماً بأن المطالب لا تؤخذ بالقوة والعنف بل تؤخذ بالحوار والتوافق الوطني كما حصل سابقاً بين أطراف مجتمعنا ، وأنه لا ينبغي أن تفرض فئة رأيها على الآخرين .

ومن هنا فإننا نأمل من مجلسكم الموقر النظر في سنّ التشريعات اللازمة لتجريم كل ما يمس وحدتنا الوطنية وأمن المجتمع وبكل الحزم .

أما على صعيد ساحتنا العربية فإننا سننظر مدافعين بكل ما نملك من قوة عن قضايانا وحقوقنا العربية المشروعة وعلى رأسها التمسك بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ، آمليين في وقف نزيف الدم العربي والإنساني في كل مكان ، وبالأخص في سوريا الشقيقة في أي إطار من التوافق العام واحترام حقوق الإنسان وإرادة الشعوب .

الأخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني :

وإننا إذ نقدر جهود الحكومة الموقرة في المعالجة الفعالة لخطط التنمية الشاملة والموضوعات الحيوية التي تمس الحياة اليومية للمواطن ، وحماية الأمن والاستقرار في البلاد ، والمحافظة على معدل بطالة منخفض ، وفي تعاونها المثمر مع مجلسكم الموقر ، لندعوكم في هذا الفصل التشريعي الجديد نحو بذل مزيد من الجهد لتحقيق طموحاتنا الكبيرة للمواطنين الكرام ، من خلال الإسهام في مواصلة تطوير الاقتصاد والتنمية الشاملة ، وتنويع مصادر الدخل الوطني ، وتحسين الأداء والإنتاجية والعمل مع الدولة ، في رعاية الشباب الذين هم عدة المستقبل وثروته .

وفي الختام لا يفوتنا في هذه الفترة المهمة لوطننا العزيز ، إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة أعضاء المجلس الوطني على أدائهم الوطني المخلص لكل أبناء الوطن ، وبتعاون الجميع فإن مملكة البحرين ستبقى بإذن الله تعالى بخير وقويه بإرادتها الحرة الأبية .

نسأل الله تعالى أن يهين لنا من أمرنا رشداً ، وأن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه ، ولما فيه خير مواطنينا وبلادنا وأمتنا إنه ولي ذلك والقادر عليه.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم .  
وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الأحد 14 أكتوبر 2012م

مركز عيسى الثقافي